LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

10/05/2012

Rappel

-Le choix des articles et leur rubriquage sont proposés par le département Information et Communication du Conseil National des Droits de l'Homme

-La revue de presse est un document et un moyen de veille et de suivi quotidien des articles de la presse nationale et internationale sur les questions de droits de l'Homme. Adressée aux responsables, aux membres et cadres du CNDH, elle a pour objectif d'informer et d'aider à la prise de décision.

-Ce document est adressé également à certains partenaires du Conseil, ainsi qu'à certains établissements publics et représentations marocaines à l'étranger

-Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

* تذكير:

- اختيار المقالات وتبويبها مقترح من طرف شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس
- هذه وثيقة للرصد والتتبع اليومي للمقالات الصحفية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، موجهة أساسا للإخبار والمساعدة على اتخاذ القرار، لمسؤولي، أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- توجه هذه الوثيقة أيضا لبعض شركاء المجلس وبعض المؤسسات العمومية والتمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵉⵏ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵉ
Conseil national des droits de l'Homme

CNDH dans la presse nationale

المجلس في الصحافة الوطنية

اليزمي يعتبر إصلاح منظومة العدالة مرحلة أساسية للإصلاح المؤسساتي

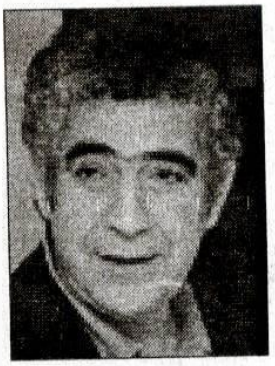

■ قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، إن إصلاح منظومة العدالة يشكل مرحلة حاسمة في مسار الإصلاح المؤسساتي العميق الذي يشهده المغرب، وأوضح اليزمي، أن أعضاء الهيئة سيناقشون خلال المرحلة القادمة عددا من القضايا الجوهرية المرتبطة بهذا الورش الأساسي، لاسيما تلك المتعلقة بالقانون الجنائي والمسطرة الجنائية وأدوار المجلس الأعلى للسلطة القضائية، إلى جانب وضعية القضاة وسبل تبسيط المساطر بالنسبة للمتقاضين.

وأبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عضو الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، أن تنصيب هذه الهيئة يأتي كتتويج لمجموعة من التراكمات الهامة المنجزة في هذا المجال، بما في ذلك مختلف الندوات واللقاءات والإصدارات التي تناولت هذا الموضوع باستفاضة.

وأكد اليزمي على أهمية فتح نقاش متعدد الأطراف يفضي إلى إصلاح شمولي وناجع لهذه المنظومة، موضحا، في هذا الصدد، أن تركيبة الهيئة التي تشمل إلى جانب وزير العدل والحريات، موظفين سامين وخبراء مغاربة ورؤساء عدد من المؤسسات الدستورية الأساسية وممثلي المجتمع المدني، ستسمح بمواكبة وإغناء هذا الورش الهام. وأضاف أن المرجعية الأولى التي ستعتمدها الهيئة هي مختلف المقتضيات الدستورية والمعايير الدولية المعتمدة في مجال حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن هناك العديد من النصوص الهامة التي ينبغي استلهام مضامينها في هذا المجال.

مراكش

دعا المشاركون في اللقاء الوطني لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المنعقد ما بين رابع وسادس مايو الجاري بمراكش، إلى التفعيل الأمثل للالتزامات السابقة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وللتفعيل الأمثل للاختصاصات الجديدة للمجلس الوطني، خاصة على المستوى الجهوي.

وأوضح بلاغ للمجلس، الثلاثاء، أن مداخلات المشاركين شددت على ضرورة وفاء المجلس،لإرثه وتراثه عبر استكمال تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومواصلة الإسهام في إعداد البنية التحتية الأساسية لحفظ لأرشيف والذاكرة وشروط الكتابة العلمية للتاريخ الراهن، فضلا عن إعمال الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومقتضيات الدستور المتعلقة بحقوق الإنسان. وأبرز المشاركون، حسب البلاغ، أن إنجاح النقلة النوعية التي عرفها المجلس على إثر تحوله إلى مجلس وطني لحقوق الإنسان باختصاصات جديدة وموسعة وتركيبة بشرية أكبر عددا وأكثر تعددا، يقتضي اتخاذ مجموعة من التدابير والمساطر والإجراءات الكفيلة بعقلنة تدبير المؤسسة وضمان احترافيتها وفعاليتها.

وتتمثل هذه الإجراءات، يضيف البلاغ، في إحداث انسجام بين البرنامج الاستراتيجي للمجلس وبرامج عمل اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، ووضع نظام متناسق للتواصل الداخلي بين مختلف مكونات المجلس يمكن من تقاسم المعلومات وترصيد تجربة المؤسسة ووضع استراتيجية للتواصل الخارجي.

وتشمل التدابير كذلك دعم قدرات الموارد البشرية في مختلف اختصاصات المجلس وطنيا وجهويا، والتنسيق في مختلف الأبعاد على ضوء متطلبات التوسع والتطور الذي عرفه المجلس، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني بمختلف مكوناته، ومواكبة مسار الجهوية المتقدمة، وتعزيز سياسة إنتاج ونشر الإصدارات المتناولة لحقوق الإنسان، وتعميم الممارسات الفضلى بين اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان للداخلة اوسرد تستعرض الخطوط العريضة لاستراتيجية عملها

محمد الشاوي

شاركت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان للداخلة أوسرد أيام :4 ،5 و 6 ماي الجاري بمدينة مراكش في فعاليات اللقاء الوطني لأعضاء المجلس الوطني و أعضاء اللجان اللجان الجهوية المنظم من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان .

و قد تميزت مشاركة اللجنة الجهوية للداخلة أوسرد بعرض الخطوط العريضة لاستراتيجية عمل اللجنة من طرف رئيس اللجنة محمد لمين السملالي .

كما ساهم أعضاء اللجنة المذكورة بشكل فعال في تنشيط و المساهمة في عدد من الورشات المنظمة على هامش هذا اللقاء همت مواضيع متعددة تتعلق بحماية حقوق الانسان و النهوض بها ، و إثراء الفكر و الحوار حولها ، فضلا عن مواضيع أخرى مهمة كالتشريع الجنائي ، و الحق في الوصول إلى المعلومة ، و ورشة التراث المعماري و حقوق الانسان ، و موضوع إعمال الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الانسان ، و قراءة في العلاقة مع إثراء الفكر و الحوار و موضوع التواصل و العلاقات العمومية .

و ينتظر أن يسدل الستار على أشغال هذا اللقاء الوطني يوم غد الأحد بتقديم خلاصات و توصيات أشغال الورشات ، لتكلل في النهاية بكلمة ختامية لرئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ادريس اليزمي .

اللقاء الوطني لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى الوفاء بالالتزامات السابقة للمجلس الاستشاري

الاتحاد الاشتراكي : 09 – 05 – 2012

اختتمت أشغال اللقاء الوطني لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأعضاء اللجان الجهوية، المنعقد أيام 4 و5 و6 ماي 2012 بمدينة مراكش.

وشهد هذا اللقاء حضور 500 مشارك من أعضاء وأطر المجلس مركزيا وجهويا، بالإضافة إلى خبراء في مجال حقوق الإنسان وفاعلين مؤسساتيين ومدنيين.

وهدف اللقاء الذي انعقد ثلاثة أشهر بعد استكمال تنصيب اللجان الجهوية الثلاث عشرة للمجلس، إلى توحيد الرؤى واقتسام المعارف وخلق الانسجام بين جميع مكونات المجلس مركزيا وجهويا في ما يتصل بمجالات تدخل المؤسسة..

وقد أبرزت أشغال اللقاء الوطني الأهمية الاستراتيجية للوفاء بالتزامات السابقة للمجلس الاستشاري والتفعيل الأمثل للاختصاصات الجديدة للمؤسسة على المستوى الجهوي.

هكذا شددت العديد من المداخلات على ضرورة وفاء المجلس لإرثه وتراثه، من خلال استكمال تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومواصلة الإسهام في إعداد البنية التحتية الأساسية لحفظ لأرشيف والذاكرة، وشروط الكتابة العلمية للتاريخ الراهن بالإضافة إلى السهر على إعمال الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلا عن الإسهام في إعمال مقتضيات الدستور المتعلقة بحقوق الإنسان.

كما أبرز المشاركون أن إنجاح النقلة النوعية التي عرفها المجلس على إثر تحوله إلى مجلس وطني لحقوق الإنسان باختصاصات جديدة وموسعة وتركيبة بشرية أكبر عددا وأكثر تعددا، يقتضي اتخاذ مجموعة من التدابير والمساطر والاجراءات الكفيلة بعقلنة تدبير المؤسسة وضمان احترافيتها وفعاليتها لا سيما عبر :

– الحرص على خلق الانسجام بين البرنامج الاستراتيجي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبرامج عمل اللجان الجهوية لحقوق الإنسان؛

– وضع نظام متناسق للتواصل الداخلي بين مختلف مكونات المجلس يمكن من تقاسم المعلومات وترصيد تجربة المؤسسة ووضع استراتيجية للتواصل الخارجي؛

– دعم قدرات الموارد البشرية في مختلف اختصاصات المجلس وطنيا وجهويا؛

– التنسيق في مختلف الأبعاد على ضوء متطلبات التوسع والتطور الذي عرفه المجلس؛

– تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني بمختلف مكوناته؛

– مواكبة مسار الجهوية المتقدمة

– تعزيز سياسة إنتاج ونشر الإصدارات المتناولة لحقوق الإنسان؛

– تعميم الممارسات الفضلى بين اللجان الجهوية لحقوق الإنسان .

وتم خلال هذا اللقاء الوطني تقديم عناصر التوجهات الاستراتيجية وبرنامج عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتقديم الخطوط العريضة لبرامج مجموعات العمل المركزية الدائمة ("المناصفة وعدم التمييز والأجيال الجديدة لحقوق الإنسان"، "رصد انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتها"، "النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيز البناء الديمقراطي"، "تقييم وتتبع السياسات العمومية وملائمة التشريعات" و"تنمية العلاقات الدولية والشراكات والتعاون") وتقديم ومناقشة الخطوط العريضة لبرامج عمل اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

كما تضمن برنامج اللقاء تسع ورشات عمل تمحورت حول: "حماية حقوق الإنسان"، "النهوض بحقوق الإنسان"، "إثراء الفكر والحوار حول الديمقراطية وحقوق الإنسان"، "التواصل والعلاقات العامة"، "التشريع الجنائي"، "الحق في الوصول إلى المعلومة"، "التراث المعماري وحقوق الإنسان"، "إعمال الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان" و"القراءة وإثراء الفكر والحوار في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان".

وقد تمكن المشاركون من فتح النقاش وتبادل الأفكار ووجهات النظر بخصوص عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية على مستوى الفلسفة والاختصاصات والأهداف، وطرق إعمالها على أرض الواقع والتنظيم ومساطر العمل والموارد اللازمة لتحقيق الأهداف.

وقد تقرر في أعقاب هذا اللقاء، جعل "اللقاء الوطني لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان" موعدا سنويا للوقوف عند حصيلة وآفاق عمل المؤسسة، كما تمت برمجة جملة من اللقاءات الموضوعاتية الوطنية تهم مواضيع البيئة، الهجرة، التنوع الثقافي والمناصفة، سيعقدها المجلس لاحقا مع اللجان الجهوية لحقوق الإنسانية المعنية بها بشكل مباشر.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال –خريبكة في ندوة حول المناصفة ومحاربة التمييز

■ سعيد صديق

في إطار أنشطتها التشاورية نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لبني ملال الندوات بفندق تازركونت أفورار يوم 28 ابريل 2012ندوة تحت عنوان: المناصفة ومحاربة التمييز، في سياق التداول حول مأسسة هيأة المناصفة المنصوص عليها في الدستور في الفصل 19و 164، فيما تمحورت المداخلات اللقاء حول تقديم الدراسة المقارنة التي انكب عليها المجلس الوطني للحقوق الإنسان، في إطار مجموعة من التجارب الدولية في مجال مأسسة مكافحة كل أشكال التمييز، بالإضافة إلى التدابير المتخذة محليا لضمان المناصفة في اطار الجهوية الموسعة.

تطرقت نعيمة بنواكريم مكلفة بمهمة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مداخلتها إلى مختلف الدراسة مقارنة حول التجارب الدولية في مجال مأسسة مكافحة التمييز الجنسي، في أفق تدبير نقاش مواكب لعملية تفعيل الدستور الجديد في مجال إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة التمييز، فيما استعرضت تجارب أزيد من 12دولة في كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية رائدة في مجال مكافحة التمييز، لخلق تصور واضح المعالم حول كيفية هيكلة الهيئة من حيث الوظائف والمهام المنوطة بها في سياق وطني شامل.

فيما ركزت زهرة الزراعي إطار بالمجلس الوطني في ورقتها حول التدابير المحلية لضمان المناصفة في إطار الجهوية الموسعة، آخذة بعين الاعتبار سياسة القرب وإستراتيجية التنمية الجهوية وما تضمنته مبادئها من محفزات لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة من مسألة الكوطا واللوائح التكميلية، فيما أعطت الزراعي عدة إحصائيات بينت فيها ضعف حضور المرأة على مستوى المشاركة السياسية، وتبقى سياسة هذه المؤسسات تتغير بتغير الحكومات المتعاقبة وصلاحيتها محدودة التأثير.

الدراسة كونها قدمت معطيات عامة عن كافة تراب الوطن داعين إلى ضرورة تكييف هذه المعطيات مع واقع الجهة المتميز بتنوع مجالي كبير يضم السفح والجبل والقرية والمدينة كما دعت ممثلات لجمعيات تنشط في مجال الدفاع عن حقوق النساء المعنفات إلى ضرورة تمكينهن من موارد بشرية كافية و آليات للعمل في ظروف مريحة بما يضمن المزيد من النجاعة في الاضطلاع بأدوارهن في مرافقة والدفاع عن النساء المظلومات.

وتبقى المحاكمة الرمزية للفصل 20من مدونة الأسرة، وتحديدا الفصل 475، ومعلوم أن الفصل 20يثير مشاكل كثيرة باعتباره يتعلق بتزويج القاصرات ، وكون المشرع جعل منها الاستثناء، إلا أنه عمليا توجد أرقاكم كبيرة حول تزويج القاصرات مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على المستوى الاجتماعي والنفسي. وصف الطبيب النفساني الذي أدلى بدوره بشهادته في الموضوع وصف الفصل 20بأنه مجرم خطير وعدد مجموعة من الأدلة التي تزكي طرحه انطلاقا من ملاحظاته اليومية في ارتباط مع الحالات التي يستقبلها يوميا طبيعة الدفاع وأن جزءا من المسؤولية مما يحصل كنتائج سلبية لزواج القاصر يعود إلى سوء فهم لهذا الفصل بينما أصر ممثل النيابة العامة على عرض أسباب متابعة الفصل المذكور وأسهب في ذكرها منتقلا مما هو قانوني إلى ما هو اجتماعي فما هو ديني على ما هو دستوري.

الدعوة للوفاء بالتزامات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

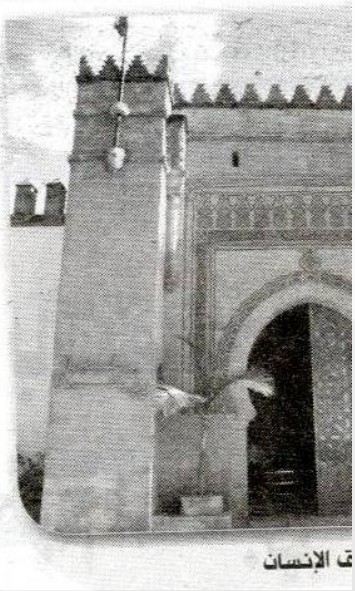

(و.م.ع): دعا المشاركون في اللقاء الوطني لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المنعقد مؤخرا بمراكش، إلى التفعيل الأمثل للالتزامات السابقة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وللتفعيل الأمثل للاختصاصات الجديدة للمجلس الوطني، خاصة على المستوى الجهوي. وأوضح بلاغ للمجلس، أن مداخلات المشاركين شددت على ضرورة وفاء المجلس لإرثه وتراثه عبر استكمال تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومواصلة الإسهام في إعداد البنية التحتية الأساسية لحفظ الأرشيف والذاكرة وشروط الكتابة العلمية للتاريخ الراهن، فضلا عن إعمال الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومقتضيات الدستور المتعلقة بحقوق الإنسان. وأبرز المشاركون أن إنجاح النقلة النوعية التي عرفها المجلس يقتضي اتخاذ مجموعة من التدابير والمساطر والإجراءات الكفيلة بعقلنة تدبير المؤسسة وضمان احترافيتها وفعاليتها.

ق الإنسان

Les étranges méthodes de persuasion de Mohamed Sebbar

Mohamed Sebbar, piètre missi dominici (Photo DR)

Rabat.- Depuis sa sortie de prison, l'étudiant et militant d'extrême gauche **Ezzedine Eroussi**, qui a mené une très dure grève de la faim, se confesse et raconte d'étranges conversations qu'il a eues avec **Mohamed Sebbar**, le secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme (**CNDH**).

En *Missi dominici* (traduction littérale : envoyé du seigneur), Sebbar qui essayait de persuader le jeune homme d'arrêter sa grève de la faim, a commencé par la méthode habituelle. *« Nous allons trouver une solution à ton incarcération, mais il faut que tu arrêtes cette grève de la faim »*, puis devant le refus net de l'intéressé, membre d'un groupuscule d'extrême gauche très actif à l'université, il a essayé l'émotion. Comme l'explique le propre Eroussi au quotidien *Akhbar El Youm*, Sebbar lui a lancé un jour : *« Haram âalik, tu vas y passer »*, puis *« personne ne se souviendra de toi si tu meurs »*.

Comme le jeune homme tenait bon, Mohamed Sebbar a sorti les *grands moyens* dont il est habitué depuis qu'il a rejoint les généreuses files du Makhzen.

Selon Ezzedine Eroussi, pour le persuader d'arrêter sa grève de la faim, Sebbar lui a promis ***« une bourse universitaire »*** et même ***« un travail »***, sûrement dans l'administration et avec un salaire bien rémunéré comme le sien.

Ezzedine Eroussi a tenu bon et il a refusé les prébendes que lui offrait Mohamed Sebbar. Et finalement, il est sorti victorieux de sa bataille avec le régime, qui a été obligé de le libérer. Certes, avec des séquelles, mais ça c'est malheureusement le prix des convictions que certains n'ont plus.

Thami Afailal

جديد/ تلفزيون: محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في مقابلة خاصة مع قناة العربية

الرباط ــ مغرب الخبر ــ وكالة الأنباء المغربية

أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد محمد الصبار أن عددا من الدول العربية أعربت عن رغبتها في الاستفادة من التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، ولاسيما عمل هيئة الإنصاف والمصالحة.

وقال السيد الصبار، في حلقة من برنامج '' مقابلة خاصة'' بثته قناة ''العربية'' اليوم الأربعاء، إن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية هي تجربة مميزة وغير مسبوقة في العالم العربي والإسلامي وأتت في سياق خاص بهدف الكشف عن الحقيقة وجبر الضرر والقطع مع ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وأشار إلى أن هناك تعاونا في هذا المجال مع عدد من الدول العربية كتونس ومصر، مشددا على أن '' كل تجربة لها سياق خاص وفق العوامل السياسية والتاريخية لكل منطقة وطبيعة الفرقاء السياسيين المتصارعين''.

وأضاف أن المغرب بذل جهدا كبيرا على مستوى تحسين الأداء الحقوقي رسميا وشعبيا، مما أثمر عن نتائج مهمة جدا من خلال مراجعة عدد من التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان والانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية والتي كان آخرها اتفاقية حماية الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأوضح، في هذا السياق، أن 25 في المائة من المجهود الذي بذل من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ تأسيسه إلى حد الآن ينكب بصفة أساسية على الأوضاع داخل السجون حيث تمت الاستجابة لعدد من المطالب في هذا الشأن وفق ما تمنحه مدونة السجون التي استدمجت عددا من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

وبخصوص حصيلة عمل المجلس بعد مضي سنة على تشكيله، أوضح الصبار أن المجلس قدم الكثير خلال هذه الفترة الوجيزة وأنجز تقارير ونظم عددا من الندوات وساهم في تنزيل الدستور الجديد وتابع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، فضلا عن تقديم آراء استشارية في بعض مشاريع قوانين وعقد اجتماعات مع كل الفرق النيابية لحثهم على التعاون مع المجلس في كل مقترحات القوانين التي تهم مجالات حقوق الإنسان.

المغرب/حقوق الإنسان/إعلام

السيد الصبار: دول عربية أعربت عن رغبتها في الاستفادة من التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية

الرباط 9 ماي 2012/ ومع/ أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد محمد الصبار أن عددا من الدول العربية أعربت عن رغبتها في الاستفادة من التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، ولاسيما عمل هيئة الإنصاف والمصالحة.

وقال السيد الصبار، في حلقة من برنامج " مقابلة خاصة" بثته قناة "العربية" اليوم الأربعاء، إن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية هي تجربة مميزة وغير مسبوقة في العالم العربي والإسلامي وأتت في سياق خاص بهدف الكشف عن الحقيقة وجبر الضرر والقطع مع ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وأشار إلى أن هناك تعاونا في هذا المجال مع عدد من الدول العربية كتونس ومصر، مشددا على أن " كل تجربة لها سياق خاص وفق العوامل السياسية والتاريخية لكل منطقة وطبيعة الفرقاء السياسيين المتصارعين".

وأضاف أن المغرب بذل جهدا كبيرا على مستوى تحسين الأداء الحقوقي رسميا وشعبيا، مما أثمر عن نتائج مهمة جدا من خلال مراجعة عدد من التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان والانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية والتي كان آخرها اتفاقية حماية الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأوضح، في هذا السياق، أن 25 في المائة من المجهود الذي بذل من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ تأسيسه إلى حد الآن ينكب بصفة أساسية على الأوضاع داخل السجون حيث تمت الاستجابة لعدد من المطالب في هذا الشأن وفق ما تمنحه مدونة السجون التي استدمجت عددا من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

وبخصوص حصيلة عمل المجلس بعد مضي سنة على تشكيله، أوضح الصبار أن المجلس قدم الكثير خلال هذه الفترة الوجيزة وأنجز تقارير ونظم عددا من الندوات وساهم في تنزيل الدستور الجديدأ وتابع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، فضلا عن تقديم آراء استشارية في بعض مشاريع قوانين وعقد اجتماعات مع كل الفرق النيابية لحثهم على التعاون مع المجلس في كل مقترحات القوانين التي تهم مجالات حقوق الإنسان. س/ ب ن